



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة
**Journal of International Economy and
 Globalization**



آليات مكافحة الفساد الاقتصادي للحد من تأثيره على التنمية الاقتصادية
 في الدول النامية

**Mechanisms to Combat Economic Corruption to Reduce its Impact
 on Economic Development In Developing Countries**

د. خالد بن الوليد قندوز ♦، جامعة البليدة 2، البليدة، (الجزائر).

د. فريد لخنش، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (الجزائر).

أ. عبد الرحمان بيض القول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (الجزائر).

تاريخ النشر: 2022/12/15

تاريخ القبول: 2022/05/13

تاريخ الإرسال: 2022/04/29

الكلمات المفتاحية

الملخص

الفساد الاقتصادي؛
 التنمية الاقتصادية؛
 الدول النامية.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة عوائق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، والتي تواجه عدة صعوبات وتحديات في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية وكذا الاقتصادية لتحقيق أهدافها المنشودة، ذلك أن ظاهرة الفساد الاقتصادي تعتبر من بين أهم المعضلات التي تعيق عملية النمو والتنمية، وعلى هذا الأساس تبرز العلاقة العكسية بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية. وهذا التأثير راجع للانتشار الواسع لصور الفساد في أوساط المجتمع مثل الرشوة والتهرب الضريبي والجمركي وغيرها، ولمواجهة الوضعية بات من الضروري على الحكومات أن تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من أثرها، من خلال اعتماد الآليات والاستراتيجيات الفعالة التي من شأنها خفض هذا التأثير ورفع معدلات النمو والتنمية في هذه الدول.

Abstract

Keywords

This study aims at addressing the obstacles of economic development in developing countries that face many several difficulties and challenges in all aspects of social, political as well as economic spheres to attain their desired objectives. The issue of economic corruption is considered to be a major obstacle to the course of growth and development, and it's on this basis it appears that a reverse relationship exists between economic corruption and economic development in developing countries. This effect is mainly due to the widespread of corruption within the society such as bribery, tax and customs evasion and other forms of misconducts. To counter the situation, it has become necessary for governments to take the necessary measures to limit its impact by adopting effective mechanisms and strategies that would reduce this impact and raise the growth and development rates in these countries.

Economic
 Corruption;
 Economic
 Development;
 Developing
 Countries.

JEL Classification Codes : D73; F63; O50.

♦ المؤلف المرسل: خالد بن الوليد قندوز، الإيميل: ek.guendouz@univ-blida2.dz

1. مقدمة:

تواجه عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الكثير من المشاكل والتحديات ذلك لما تتميز به من سمات وخصائص معينة تجعل وضعيتها معقدة جدا. ومقارنة بالدول المتقدمة فهي لازالت تسير بشكل بطيء جدا، ورغم كل الجهود التي تقوم بها هذه الدول النامية في جميع المناحي والأصعدة ابتداء بالتعليم وتطويره، والصحة وتوفيرها ومحاولة الرقي بالمستوى المعيشي للمواطنين وتوفير الأمن والأمان لهم، إلا أنها لم تدرك السبل المناسبة للتصدي لتأثيرات مظاهر الفساد الاقتصادي للوصول إلى نتائج مرضية، وذلك راجع لعدة أسباب تقف في طريقها وتعمل على إجهاد اقتصاد الدول كالرشوة والمحسوبية والمحاباة وغيرها.. لتحقيق النمو والتنمية بشكل سليم.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن هناك علاقة بين الفساد الاقتصادي والنمو والتنمية الاقتصادية، ففي تقرير منظمة الشفافية العالمية على الفساد في العالم، فقد أظهرت أن نسب الفساد في الدول النامية مرتفعة جدا نتيجة لعدة عوامل، وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على أهمها وكذا التعرف على سبل العلاج.

1.1. إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية لمعالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، من خلال البحث عن أهم الآليات والاستراتيجيات الناجمة من أجل مكافحة الفساد الاقتصادي، وكذا التعرف على أبرز المظاهر أو العوامل التي تؤثر من خلالها هذه الظاهرة على النمو والتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وحتى تتضح معالم الدراسة أكثر ارتأينا طرح السؤال المحوري على النحو التالي:

ما هي أبرز مظاهر الفساد الاقتصادي التي يمكنها أن تؤثر على سيورة عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية؟ وما هي أهم السبل المطروحة لمواجهة هذه الظاهرة (الفساد الاقتصادي)؟

2.1. أسئلة الدراسة:

من خلال ما سبق وللإمام بكافة جوانب هذه الدراسة يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ❖ ماذا نقصد بالفساد الاقتصادي وما أسبابه؟
- ❖ ما مدى تأثير التنمية الاقتصادية بظاهرة الفساد الاقتصادي؟
- ❖ ما هي أهم الآليات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مكافحة الفساد الاقتصادي؟

3.1. فرضيات الدراسة:

- يعيق الفساد الاقتصادي عملية التنمية ويحطم الأسس المؤسساتية للدولة؛
- ارتباط الفساد الاقتصادي بالمسؤولية الإدارية والمالية يساهم في القضاء على سلوك المورد البشري؛
- تساهم آليات مكافحة الفساد الاقتصادي في التضييق والحد من الظاهرة؛
- غياب الحكامة وترشيد الإنفاق العام يؤديان إلى اتساع حجم الفساد.

4.1. أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على جميع المفاهيم المتعلقة بالفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛
- معرفة أسباب الفساد الاقتصادي وآثاره على التنمية الاقتصادية؛
- التعرف على آليات واستراتيجيات مكافحة الفساد الاقتصادي؛
- محاولة استخلاص الأفكار والحلول والاقتراحات من خلال هذا البحث.

4.1. منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي كطريقة للإلمام بكافة جوانب موضوع البحث، وهذا من خلال تحليل وتفسير المعطيات المحصل عليها حول الموضوع، ومن ثم استخلاص جملة من النتائج وتقديم التوصيات.

5.1. نموذج الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

- ظاهرة الفساد الاقتصادي.
- آثار الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية.
- الآليات العملية لمكافحة الفساد الاقتصادي في الدول النامية.

2. ظاهرة الفساد الاقتصادي

يعد الفساد ظاهرة قديمة قدم الإنسان، وتنتشر الفساد الاقتصادي بشتى أشكاله وصوره في جميع دول العالم باختلافها سواء المتطورة منها أو المتخلفة بشكل سريع في الآونة الأخيرة، واصبح يؤثر على اقتصاديات الدول النامية ويسبب لها أزمات في كافة المجالات تعيق التنمية والنمو فيها.

1.2. تعريف الفساد الاقتصادي

لغة: الفساد يعني نقيض الإصلاح (ابن منصور، ص261)، ويعرفه الراغب الأصفهاني بأنه: خروج الشيء عن الاعتدال قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا، وهو نقيض الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس، والبدن، والأشياء الخارجة عن الاستقامة (الراغب الأصفهاني، 1412، ص 636).

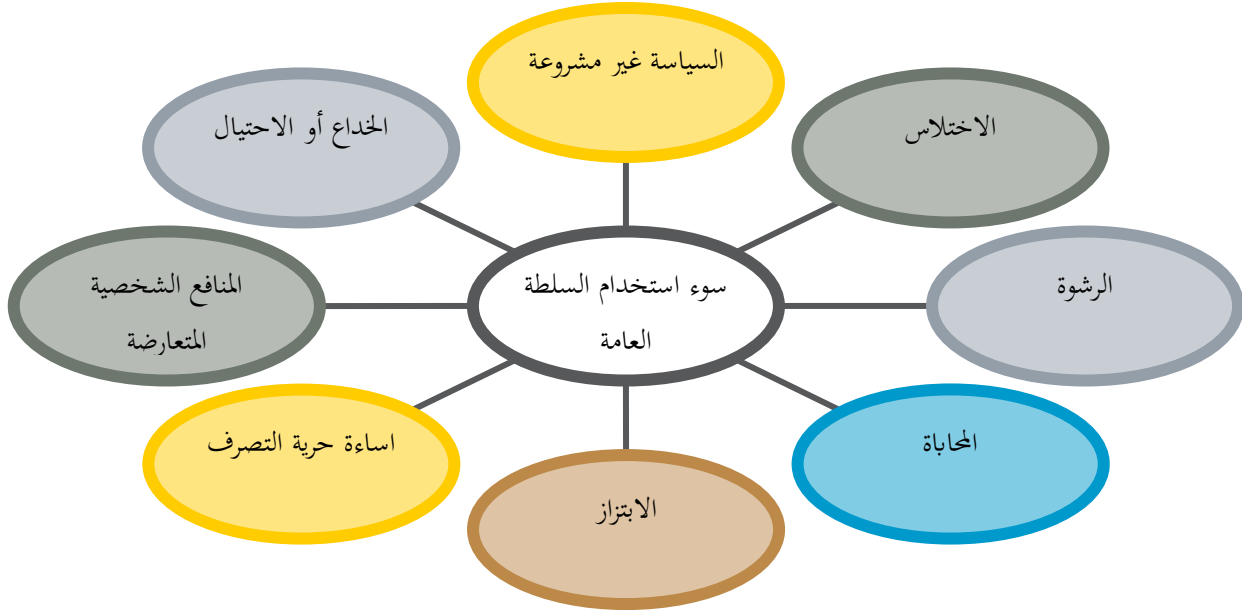
اصطلاحا: هناك عدت تعاريف مختلفة حسب المناهج، ولكن بصفة عامة يعرف الفساد الاقتصادي أو المالي كنوع من أنواع الفساد بما في ذلك الإداري والسياسي على أنه (خالد عياد نزال عليمات، 2105، ص 86): ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة، بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب الصالح العام، مما يؤدي إلى ضرر في البناء الاقتصادي للدولة من خلال هدر الموارد الدولة الاقتصادية، وزيادة الأعباء على الموازنة العامة وخفض كفاءة الأداء الاقتصادي وسوء توزيع الموارد مما ينعكس سلبا على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يظهر من التعريف أن الفساد الاقتصادي يمس كل أشكال التي تسبب الأضرار في المال العام، مثل التهرب الضريبي والاختلاس وتهريب السلع بطرق غير القانونية وقد يظهر الفساد حتى من خلال التلاعب بالقوانين بما يخدم المصالح الشخصية والاحتيايل وتلاعب بالمال العام وزيادة الأعباء على ميزانية الدولة.

2.2. صور الفساد الاقتصادي:

هناك صور متعددة للفساد الاقتصادي تتنوع بتنوع المؤسسات والقطاعات التي ينتشر فيها، ورغم تعدد هذه الصور إلا أنها تتداخل فيما بينها، ومن هذه المظاهر ما يلي:

1.2.2. سوء استخدام السلطة: ويقصد بها إساءة استخدام السلطة الممنوحة للأفراد بمناصبهم التي يشغلونها في تحقيق مكاسب شخصية عن طريق مجموعة من الأساليب والوسائل المختلفة والموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مظاهر الفساد من خلال إساءة استخدام السلطة العامة



المصدر: (خالد عياد نزال عليجات، 2015، ص 93)

ومن خلال الشكل رقم (01) يمكن استخدام السلطة العامة في أساليب لا أخلاقية بغرض تحقيق أهداف ومصالح لا تخدم المصلحة العامة يمكن شرح بعض هذه الصور فيما يلي: (ضيوفي حمزة، بوبكر ديد عبد القادر، ص 48-49)

- **الرشوة:** تعرف بأنها قيام الموظف بأخذ أو قبول أو طلب مقابل معين، له قيمة مادية أو معنوية للقيام بعمل من اختصاصه بحكم وظيفته أو الامتناع عن عمل من اختصاصه أو الإخلال بمقتضيات واجباته الوظيفية.

- **الاختلاس:** وهو عبث الموظف العام بما أُوْتِن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية.

- **الاستيلاء على المال العام:** وذلك إما بجيازته أو الانتفاع به أيًا كانت قيمته وسواءً كانت هذه القيمة مادية أو معنوية وسواءً استولى عليه الموظف بنفسه أو سَهَّل الاستيلاء عليه من غيره.

- **تبيد المال العام:** من خلال إضاعته وهو من باب خيانة الأمانة لأن ذلك مال الأمة ولا يجوز إسرافه والتلاعب به.

- **الغش والتدليس:** وهو بالنسبة للموظفين عدم بيان الإجراءات وتوضيحها للمراجعين أو العاملين في المنظمة كاستلام المعاملات وهي غير مكتملة مما يعوق إنجازها في موعدها.

- الابتزاز: وهو صورة أخرى من صور الفساد كأن يقوم المسؤول بتكليف بعض الموظفين الذين يعملون معه وتحت إمرته بقضاء حوائجه الخاصة وخدمة أغراضه.

- إفشاء المعلومات السرية: وهي ضرب من ضروب الفساد ويقصد بها عدم المحافظة على الأسرار والمعلومات والوثائق التي هي تحت يده بحكم منصبه ووظيفته.

- استغلال الموظفين للسلطة والنفوذ: لتحقيق أغراض شخصية لهم أو لأقربائهم خلافا لما يتفق مع المصلحة العامة.

2.2.2. التهرب الضريبي والجمركي: يقصد به تلك الممارسات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بهدف تجنب الحدث المنشئ لها أمثلة ذلك القيام بعدم تسجيل بعض الإيرادات المحصل عليها في الإقرار الضريبي المقدم لمصلحة الضرائب أو عدم تقديمه نهائيا إلى المصلحة، يمكن التمييز بين شكلين من التهرب الضريبي، الأول يلجأ فيه الأفراد إلى الثغرات في القوانين الضريبية والتي تمكنهم من التخلص من دفع الضرائب المستحقة، والثاني وهو أن يخالف فيه الخاضعون للضرائب الأحكام القانونية بوسائل الغش وغيرها... أما التهرب الجمركي فهو وجه من أوجه التهرب الضريبي لكن في مجال التصدير والاستيراد.

3.2.2. غسيل الأموال: تعد ظاهرة غسيل الأموال من أخطر الظواهر التي تواجه دول العالم وذلك لما لها من آثار مختلفة على الدول، وقد ساعد على انتشار هذه الظاهرة سهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الدول خاصة في ظل تحرير التجارة الدولية وتعرف ظاهرة غسيل الأموال بأنها "ضخ الأموال غير النظيفة (كأموال الإتجار بالمخدرات والسرقات الكبرى وسرقة الآثار القديمة... الخ) في أنبوب الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية المشروعة سواء على المستوى الوطني أو عبر الوطني على تحر يكسبها صفة المشروعية في نهاية المطاف". (شيخي عائشة، عياشي بويان، 2015، ص 239-240)

3.2. أسباب انتشار الفساد الاقتصادي

ساهمت العديد من الأسباب على انتشار هذه الظاهرة واستفحالها بشكل واسع وهذا منذ قديم الزمن نذكر منها من الشق الاقتصادي:

- تدخل الحكومة في الاقتصاد: حينما يكون للمسؤولين الحكوميون إستنسب عريض في تطبيق القواعد التنظيمية، قد تكون الأطراف الخاصة على استعداد لدفع الرشاوى للمسؤولين الحكوميين للحصول على أي ربح يمكن تولده القواعد التنظيمية؛ (وارث محمد، 2013، ص 87)

- نظام الأجور في القطاع العام: يمكن اعتبار الأجور المنخفضة في القطاع العام مقارنة مع مثيلاتها في القطاع الخاص مصدرا محتملا للفساد أي " أنه عندما تدفع للموظفين العموميين أجورا غير كافية باحتياجاتهم فقد يضطرون إلى استخدام مناصبهم لجمع الرشاوى هذا لا يعني بضرورة أنه عند رفع مستويات الأجور ستتخفف نسب الفساد بل هو سبب فقط من الأسباب؛ (حساني رقية، 2010، ص 20)

- **السياسة التجارية:** تؤدي القيود المفروضة على الواردات بغرض حماية الصناعات الناشئة وزيادة إيرادات الدولة، إلى جعل تراخيص الاستيراد بالغة القيمة وقد يكون المستوردون حينئذ مستعدين لرشوة المسؤولين عليها من أجل الحصول عليها؛ (حساني رقية، 2010، ص20)
- **سرية بعض الصفقات:** تعتبر الصفقات الكبرى والتي تتسم بالسرية، نتيجة عدم مناقشتها في المجالس التشريعية فرصة كبيرة للفساد مثل شراء الأسلحة والأنشطة الإستخراجية، ويمكن أن يدخل في هذا الإطار سرية أعمال البنوك؛ (طارق السالوس، 2003، ص32)
- بصفة عامة أسباب الفساد كثيرة ومتشعبة في كل ميادين الحياة يصعب حصرها، فقط هذه من أهم الأسباب التي زادت من حدة تأثير الفساد من الجانب الاقتصادي. وفي الجدول الموالي مؤشر مدركات الفساد لبعض الدول النامية الذي يعزى نسبة الفساد المتفاقمة فيها من الناحية الاقتصادية للأسباب السالفة الذكر.

الجدول رقم (01): مؤشر مدركات الفساد لبعض الدول النامية (2012-2021)

الترتيب الدولي لسنة 2021 من أصل 180 دولة	الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
87	تنزانيا	35	33	31	30	32	36	36	37	38	39
87	إثيوبيا	33	33	33	33	34	35	34	37	38	39
105	مصر	32	32	37	36	34	32	35	35	33	33
117	ساحل العاج	29	27	32	32	34	36	35	35	36	36
117	الجزائر	34	36	36	36	34	33	35	35	36	33
128	توغو	30	29	29	32	32	32	30	29	29	30
128	غينيا	24	24	25	25	27	27	28	29	28	25
136	لبنان	30	28	27	28	28	28	28	28	25	24
144	أوغندا	29	26	26	25	25	26	26	28	27	27
147	كينيا	27	27	25	25	26	28	27	28	31	30
147	نيجيريا	27	25	27	26	28	27	27	26	25	24
150	موزمبيق	31	30	31	31	27	25	23	26	25	26
154	بنغلاديش	26	27	25	25	26	28	26	26	26	26
154	أنغولا	22	23	19	15	18	19	19	26	27	29
157	العراق	18	16	16	16	17	18	18	20	21	23
162	غينيا بيساو	25	19	19	17	16	27	28	18	19	21
164	ليبيا	21	15	18	16	14	17	17	18	17	17
172	فنزويلا	19	20	19	17	17	18	18	16	15	14

16	19	16	16	15	15	11	12	8	8	أفغانستان	174
20	16	16	16	16	14	12	11	11	13	السودان	174
16	15	15	14	16	14	18	19	18	23	اليمن	177
13	14	13	13	14	13	18	20	17	26	سوريا	178
13	12	9	10	9	10	8	8	8	8	الصومال	178

Source: Prepared by researchers based on the years report (2012-2021), Transparency International, Corruption Perceptions Index, available at: <https://www.transparency.org/en/cpi/>

2. آثار الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية:

إن انتشار ظاهرة الفساد في جميع أنحاء العالم سواء الدول النامية أو غيرها، يؤثر على الحالة الاقتصادية لهذه الدول على كل الأصعدة والمؤشرات بما في ذلك انتشار البطالة، تفاهم ظاهر الفقر وزيادة البيروقراطية في أوساط المجتمع وبيع التنمية الاقتصادية.

1.2 تعريف التنمية الاقتصادية: هناك عدة تعريف نذكر منها:

تعرف على أنها عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر المطلق في المجتمع ما. (خالد عياد نزال عليمات، 2015، ص 41)

- بأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، وإذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعاً من معدل نمو السكان الصافي ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد.
- يرى واجل (wagel) الاقتصادي الأمريكي أن التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية والأحوال المرغوب فيها والتي يمكن تحقيقها، وأن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، حيث أن رأس المال يمثل عملية بناء للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع. (موري سمية، 2015، ص 108)
- من خلال تعريف يمكن نستخلص أنا التنمية الاقتصادية هي حالة الرقي بالاقتصاد مع تحسين المستوى المعيشي للأفراد في كافة المجالات باستعمال وسائل الإنتاج بكل طاقاتها وتحفيز المستثمر لعجلة النمو.

2.2 أهداف التنمية الاقتصادية:

تهدف التنمية الاقتصادية في الدول النامية لتحقيق (عادل مجيد العادلي، 2014، ص 102):

- إجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي؛
- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل؛
- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات؛
- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي؛

- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقة وليست نقدية.

3.2. آثار الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية:

1.3.2. الإيرادات العامة: يؤدي الفساد إلى خفض الإيرادات العامة حيث يعمل الفساد على محاباة دافعي الضرائب الذي يستطيعون بفضل المعاملة الخاصة التي يتلقونها من مفتشي الضرائب خفض قيمة التزاماتهم الضريبية، أو التهرب الكامل من دفع الضرائب، فضلاً عن التطبيق غير السليم للإعفاءات الضريبية، وفي الدول النامية يكون عبء الضرائب الحقيقي (أي نسبة المدفوعات المتصلة بالضرائب التي يقدمها دافعو الضرائب إلى الدخل القومي) أكبر من عبء الضرائب الرسمي؛ لأن بعض المدفوعات يكون مقرها في النهاية جيوب مأموري الضرائب، كما أن تراجع الإيرادات الحكومية نتيجة الفساد له آثار غير مباشرة على الأداء الاقتصادي فانخفاض الإيرادات يعني تقليل الحكومة لنفقاتها مثل بناء مشروعات البنية الأساسية وتدني الخدمات التعليمية والصحية؛ (خالد عياد نزال عليمات، 2015، ص 117).

2.3.2. النفقات العامة: يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه. وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما، سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع. ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية؛ (محمد خالد المهاني، 2012، ص 17-18).

3.3.2. تخفيض معدلات الاستثمار: تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن للفساد تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، فالمستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر على سبيل المثال لدفع الرشاوي المادية والمعنوية والتي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال مما يدفعهم بدوره على تخفيض معدل النمو الاقتصادي؛ (ابتهاال محمد رضا داود، 2013، ص 73).

4.3.2. سوق الصرف: الممارسات الفاسدة تؤدي إلى بروز سوق صرف رسمي يسوده سعر رسمي، وغير رسمي غير خاضع لأية رقابة، يتميز السوق الأول بقلّة العرض وكثرة الطلب ويتميز السوق الثاني بحركية أكثر من خلال الشراء والبيع لكل نقد أجنبي، وتوجيهه إلى تمويل أنشطة هامشية أو محظورة، أو تهريبه إلى الخارج مع ما ينعكس على ذلك من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني من خلال عجز ميزان المدفوعات (نور الدين كنائي، 2013، ص 41). وهذه الظاهرة يصعب على الدول التحكم فيها لأن السوق الغير الرسمي لا يرتبط بمكان معين، إضافة إلى ضعف المنظومة المصرفية فهنا يكون لدولة دخلا كبير في التحفيز لانتشار مثل هذه الأسواق لعدم فتح بيوت صيرفة؛

5.3.2. سوء توزيع الموارد: يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقفهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على تجميع الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع؛

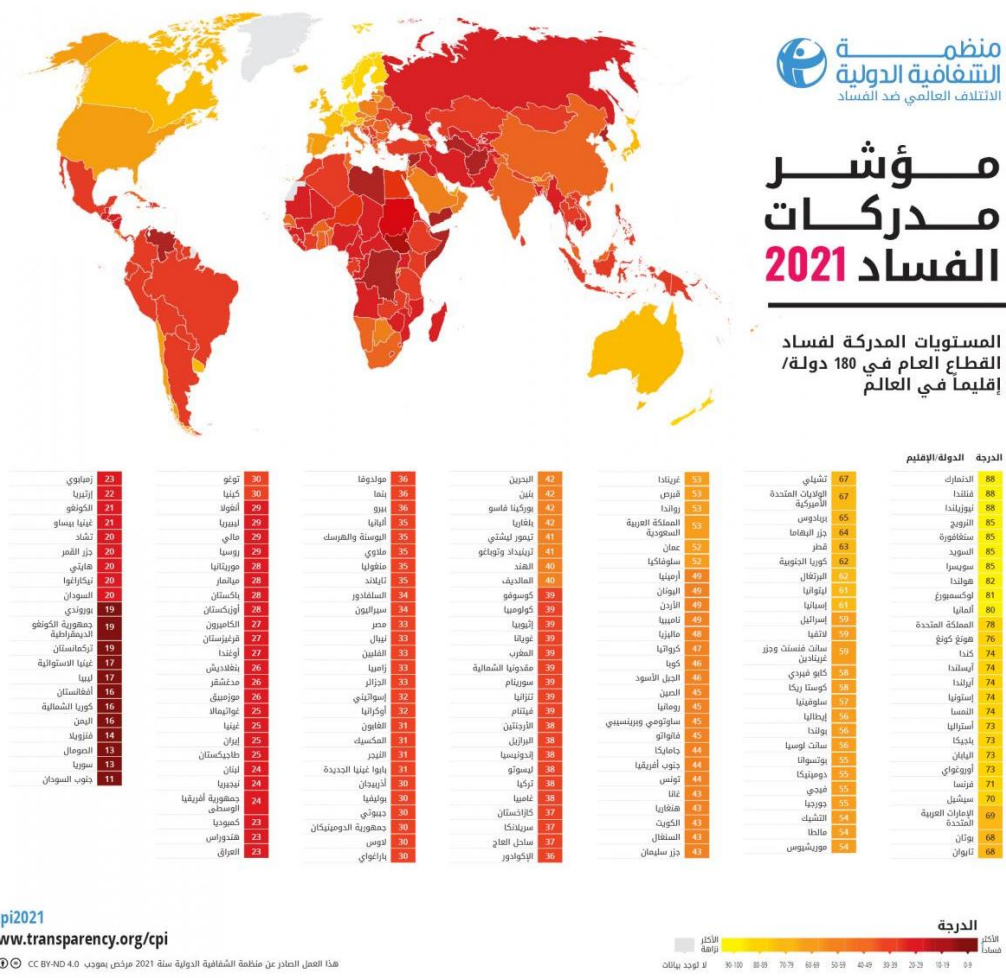
5.3.2. تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد: يحدث ذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفتيش لتصحيح فشل السوق، مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية والمستشفيات والنقل والأسواق المالية... الخ، مما يشوه الوظيفة الأساسية للحكومة في تنفيذ العقود وضمان حماية حقوق الملكية، فضلاً عن توجيه الفساد لطالبي الوظائف نحو المجالات التي تتيح لها فرصة توليد دخل إضافي عن طريق الارتشاء كالجباية الضريبية والرسوم الجمركية على الرغم من انخفاض أجورها، كما أن إجراء التوظيف والترقية في القطاع العام يخضع للمحسوبية مما يخفض من نوعية الإدارة ويزيد من القرارات الخاطئة، الأمر الذي يقلل من همة العناصر البشرية المؤهلة ويشوه سوق العمل ويضعف كفاءة الموارد المخصصة للتنمية. (ابتهاال محمد رضا داود، 2013، ص 74-75).

6.3.2. يؤثر الفساد سلباً على نشاط البنوك: ذلك من المعاملات المشبوهة والاخلاقية من غسيل الأموال والاحتيال مما يعمل على انهيار ويهددها بالإفلاس.

7.3.2. تأثير الفساد الاقتصادي على هدر الثروات الطبيعية والبيئية: يؤدي الاستغلال غير العقلاني لها في سبيل تحقيق الأرباح.

8.3.2. يؤثر الفساد الاقتصادي على الناحية الاجتماعية: بانتشار استهلاك المخدرات وسط الشباب مما يهدر الاستفادة الإيجابية منهم، تحمل الخزينة العامة للدولة نفقات أجهزة مكافحة الفساد المختلفة. (مطاي عبد القادر، علي حبش، 2017، ص 275).

الشكل رقم (02): خارطة توضح إنشار الفساد في دول النامية والعالم



المصدر: منظمة الشفافية العالمية، <https://www.transparency.org/en/cpi/2021>، تاريخ الاطلاع: 2022/03/20

3. الآليات والاستراتيجيات العملية لمكافحة الفساد الاقتصادي في الدول النامية

إن من واجب الحكومات في الوقت الراهن التوجه نحو تفعيل الآليات للتقليل من هذه الظاهرة التي تستنزف الاقتصاد، فحسب الإحصائيات الدولية للبنك الدولي وغيرها ورد فيها أن أشكال الفساد ترتفع بشكل كبير.

1.3 آليات مكافحة الفساد الاقتصادي:

يمكن تلخيص هذه الآليات فيما يلي:

- **المحاسبة:** وهي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمحاسبة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي بمعنى أن يكون الموظف الحكومي مسؤول أمام رئيسه والذي يكون بدوره مسؤول أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية؛
- **المساءلة:** وهي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها وحقوق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات

العامة حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساسا لاستمرار اكتسابهم الشرعية والدعم من الشعب؛

- **الشفافية:** هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع المواطنين (المتفاعلين بالخدمة ومموليها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى الغير حكومية؛
- **النزاهة:** هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من تقارب بين مفهوم الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية (بوعشة مبارك، 2007، ص 06).

2.3. استراتيجية محاربة الفساد الاقتصادي

إن إستراتيجية محاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة ومتواصلة ومتنوعة سياسية وقانونية وجماعية وذلك على النحو التالي:

- تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة.
- بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه.
- إعمال القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات. (عطية الجبار، نعيمة بن كنانة، 2012، ص 09).
- إصلاح نظام التوظيف والترقية في القطاع العمومي على أساس الكفاءة باعتماد معايير عادلة موضوعية، لا على أساس القرابة أو الانتماءات السياسية والحزبية.
- التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في القطاع العمومي من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة. (بوعشة مبارك، 2007، ص 07).
- تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراء التحقيق والاستجواب، وطرح الثقة بالحكومة.
- تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية أو دواوين المظالم، التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استعمال السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.

- إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها.
- تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها الباهظة على الوطن والمواطن، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية والمثقفين في محاربة الفساد والقيام بدور التوعية القطاعية والجماهيرية. (عطية الجبار، نعيمة بن كنانة، 2012، ص 09).
- تفعيل التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد وذلك لأن قضايا الفساد لها امتدادها على المستوى الدولي مما يستدعي تساند جهود الدول لمكافحة هذه الظاهرة، وإضفاء طابع الجريمة عليها ومعاقبة ممارسي العمولات السرية أو أي شكل آخر من أشكال الممارسات التي تتسم بالفساد خلال العمليات التجارية الدولية ومنعها، بالإضافة إلى تشجيع جميع البلدان على اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لمنع الموظفين العموميين من التمتع بالممتلكات التي اكتسبها عن طريق الرشوة، وذلك بتجميد حساباتهم المصرفية في الخارج وتسهيل إعادة المبالغ المكتسبة بصورة غير شرعية إلى بلدانها الأصلية. (شتيوي ربيع، 2022، ص 671)

5. الخاتمة:

إن معضلة الفساد الاقتصادي ومكافحته في الدول النامية له وقع كبير على اقتصاديات هذه الدول، لأنه يمثل ظاهرة لها تأثيرات واسعة النطاق على كافة المجالات من اجتماعية وسياسية وأهمها الاقتصادية، بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف منظمة الشفافية العالمية وغيرها من المنظمات، قدمت عرض تقييمي باستعمال مؤشرات تقيس نسب الفساد في هذه الدول، فمن خلال هذه الورقة البحثية حاولنا التطرق إلى هذه المعضلة من نواحي عديدة، لمعرفة أسباب هذه الظاهرة ودوافعها إضافة إلى معرفة التنمية الاقتصادية من خلال مفاهيمها وأهدافها وتأثيرات الفساد الاقتصادي على مجمل عناصر التنمية الاقتصادية من خلال المالية العامة بأدواتها الإيرادات والنفقات والاستثمار المحلي والأجنبي والبنوك الوطنية وغيرها.

نتائج الدراسة:

- يرتبط مفهوم الفساد بجميع المجالات فهو صورة لكل ما يضر بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة
- إن ظاهرة الفساد بإمكانها تعطيل التنمية الاقتصادية من خلال الممارسات التي تقوم عليها منها الرشوة والبيروقراطية وغيرها؛
- تتعدد أشكال الفساد الاقتصادي من المحاباة والرشوة وغيرها وهي بمثابة الصور التي تمارس بها هذه الظاهرة؛
- من خلال الإحصائيات فأن الفساد ظاهرة موجودة في جميع الدول، سواء متقدمة أو دول العام الثالث ولكن تختلف نسب تأثيرها من دولة إلى أخرى فقط؛
- من خلال مطالعتنا لهذه الموضوع هناك جهود رامية لمواجهة هذا المشكل من خلال المنظمات الدولية الوطنية والجمعيات وأيضا من خلال القوانين والمراسيم الدولية وغيرها؛

- إن الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية رغم نتائجها الهزيلة، هي معتبرة وخاصة في مجال تكيف النصوص القانونية أو في مجال استحداث الهيئات المتعلقة بالوقاية والعلاج.

التوصيات:

- مراجعة التشريعات التي تنظم التعامل بالمال العام وإدارته ومراقبة أوجه إنفاقه لتجفيف منابع الفساد وقطع الطريق على الفاسدين مستقبلا، وعلى أن يتوازي ذلك مع تطوير آليات اتخاذ القرارات التي قد يترتب على اتخاذها منافع مالية مباشرة أو غير مباشرة وعدم حصرها بشخص مهما علا مركزه؛
- تفعيل جميع القوانين والمراسيم ووضعها حيز التنفيذ، وعدم تركها مجرد نصوص تشريعية جوفاء ومحالة تطبيق عقوبات مادية أكثر منها معنوية لضمان حقوق المواطنين والدولة؛
- مراقبة تحصيل الضرائب من خلال لجان تدقيق لعمل مديرية الضرائب، وهذا لأن الإيرادات المقدمة من طرف المديرية غير كافية؛
- تفعيل جميع أشكال الرقابة على المؤسسات العمومية والخاصة من أجل تحسين من المر دودية وازدهار الاقتصاد.

6. قائمة المراجع:

- (1) ابتهاج محمد رضا داود. (2013). "الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد". مجلة دراسات دولية، العراق. العدد 48.
- (2) بوعشة مبارك. (2007). "الفساد والحكم الرشيد". مداخلة في الملتقى الوطني الثالث حول سبل تطبيق الحكم الرشيد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية. كلية العلوم الاقتصادية بجامعة سكيكدة. الجزائر.
- (3) حساني رقية. (2010). "الفساد الاقتصادي أبعاده وانعكاساته على النمو". مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خضير بسكرة. الجزائر. العدد 20.
- (4) خالد عياد نزال عليمات. (2014-2015). "انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن". أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. الجزائر.
- (5) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. (1412هـ). "المفردات في علوم القرآن". طبعة 1. دار القلم. بيروت. لبنان.
- (6) شتيوي ربيع. (2022). "الفساد الإداري واليات مكافحته -تحليل نظري-". مجلة أفاق للبحوث والدراسات. مركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار. إيليزي. الجزائر. المجلد 05، العدد 01.
- (7) شبيخي عائشة، عياشي بوزيان. (2015). "الفساد الاقتصادي وآليات مكافحته في التشريع الجزائري". مجلة البحوث القانونية والسياسية. جامعة دكتور مولاي طاهر بسعيدة. الجزائر. العدد 05.
- (8) ضويفي حمزة، بوكريد عبد القادر. (2020). "دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر 2012-2018". مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف. الجزائر، المجلد 12. العدد 02.

- (9) طارق السالوس. (2003). "التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري". مجلة حقوق حلول للدراسات القانونية والاقتصادية. القاهرة. مصر العدد 08.
- (10) عادل مجيد العادلي. (2014). "الفساد وأثره على التنمية الاقتصادية". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العراق. العدد 42.
- (11) عطية الجبار، نعيمة بن كنانة. (2012). "تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد". مداخلة في الملتقى الدولي العلمي السابع حول الفساد الإداري والمالي المشكلة وسبل العلاج، كلية العلوم الاقتصادية بجامعة سكيكدة. الجزائر.
- (12) لسان العرب. شرح فعل (فسد). ابن منصور. ج8.
- (13) محمد خالد المهاني. (2012). "الفساد الإداري والمالي، مظاهره، وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته". مداخلة في الملتقى الدولي العلمي السابع حول الفساد الإداري والمالي المشكلة وسبل العلاج. كلية العلوم الاقتصادية بجامعة سكيكدة. الجزائر.
- (14) مطاي عبد القادر، علي حبيش. (2017). "مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية". مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي. جامعة المسيلة. الجزائر. العدد 02.
- (15) موري سمية. (2014-2015). "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية". أطروحة دكتوراة غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان. الجزائر.
- (16) نور الدين كناي. (2012-2013). "آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني - سبل الوقاية والعلاج". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. الجزائر.
- (17) وارث محمد. (2013). "الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر". مجلة دفاتر السياسة والقانون. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر. العدد 08.
- (18) <https://www.transparency.org/en/cpi/>. (20-03-2022)